فسره ثعلب فقال ليضبط نفسه بمثل الصوم وقال عن زيد عن كذا واستعف قال الله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف معنى قوله صلى الله عليه وسلم خذ حقك في عفاف اي كف فهي اخذه عن الرذائل ليست المطالبة والقول السيء واف او غير واف اي سواء وفي لك حقك او اعطاك بعضه لا نفهمه عليه

حديث خذوا القرآن من اربعة الخ قال شيخنا قال النووي قالوا هو لاء الاربعة تفرغوا لاخذ القرآن عنه صلى الله عليه وسلم شافهة وغيرهم اتقنوا واعلى اخذ بعضهم عن بعض او ان هو لاء توفوا لان يوخذ عنهم او انه صلى الله عليه وسلم اراد الاعلام بما يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم من تعويد هو لاء الاربعة او انهم اقرؤ من غيرهم والله اعلم

حديث خذوا العطاء ما دام عطاء قوله تحاحفت اي سارعت يقال تحاحف القوم في القتال اذا تناول بعضهم بعضا بالسيوف يريد اذا اتفقا تناولا على الملك قوله وصار العطاء شاقا قال شيخنا قال الخطابي هو ان يصرف عن المستحقين ويعطى من له الجاه والمنزلة قوله ذوا زايد قال شيخنا هو صحابي جهني لا يعرف اسمه سكن المدينة والله اعلم

حديث خذوا من العمل ما تطيقون قلت هو بعض حديث اوله وسببه كما في مسلم عن عائشة ان المولاة بنت تويت بن حبيب بن اسد بن عبد العزى مرت بها وعندها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت هذه المولاة بنت تويت وزعموا انها لا تنام الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنام خذوا من العمل ما تطيقون اراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تنام الانكار عليها وكراهة فعلها وتشديدها على نفسها ونبه عليه في موطا مالك قال في هذا الحديث وكره ذلك حتى عرفت الكراهة في وجهه وفي هذا دليل لمذهبنا ومذهب جماعة او الاكثرين ان صلاة جميع الليل مكروهة وعن جماعة من السلف انه لا باس به وهو رواية عن مالك انه لا باس به اذا لم يضر عن الصبح وقوله صلى الله عليه وسلم فان الله لا يمل حتى تملوا هو بفتح الميم فيهما وفي الرواية الاخرى لا يسام الله حتى تسأموا وهما بمعنى قال العلماء والسامة بالمعنى المتعارف في حقنا محال في حق الله تعالى فيجب تاويل الاحاديث قال المحققون معناه لا يعاملكم معاملة الممل فيسقط عنكم ثوابه وجزاءه وبسط فضله ورحمته حتى تقطعوا عملكم وقيل معناه لا يمل اذا مللتم فاقبلوا ابن قتيبة وغيره ومثاله قولهم في اللبيب فلان لا يتقطع حتى يتقطع خصومه ولو كان المعنى يتقطع اذا انقطع خصومه لم يكن له فضل على غيره وفي هذا الحديث دليل لما سقدمه صلى الله عليه وسلم من امته لانه ارشدهم الى ما يطيقونه وهو ما يمكنهم الدوام عليه بلا مشقة ولا ضرر فتكون النفس انشط والقلب منشرحا فتستمر العبادة بخلاف من تعالى من الاعمال ما يشق فانه يصدد ان يتركه كله او بعضه او يفعله بكلفة او بغير انشراح القلب فيقوته خير عظيم

وقد

وقد ذم الله تعالى من ابتدع عبادة ثم فرط فقال تعالى ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم الا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها وقد ندم عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما على ترك قبول رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تخفيف العبادة ومجانبة التشديد الذي وقعد منه زيادة في احب الاعمال وفي الكلام واباي في عليكم من العمل ما تطيقون والله اعلم

حديث خذوا عني خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا الخ فاشارة الى قوله تعالى فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا هو ذاك السبيل واختلف العلماء في هذه الاية فقيل محكمة وهذا الحديث مفسرها وقيل منسوخة بالاية التي اول سورة النور وقيل ان اية النور في البكرين وهذه الاية في الثيبين واجمع العلماء على وجوب جلد الزاني البكر مائة ورجم المحصن وهو الثيب ولم يخالف في هذا احد من اهل القبلة الا ما حكي الغافقي عن اويس وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام واصحابه فانهم لم يقولوا بالرجم واختلفوا في جلد الثيب مع الرجم فقالت طائفة يجب الجلد فيجلد ثم يرجم وبه قال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه والحسن البصري واسحاق بن راهويه وداود واهل الظاهر وبعض اصحاب الشافعي وقال جماهير العلماء الواجب الرجم وحده وحكى الغافقي عياض رحمه الله عن طائفة من اهل الحديث انه يجب الجمع بينهما اذا كان الزاني شيخا ثيبا فان كان شابا ثيبا اقتصر على الرجم وهذا مذهب باطل لا اصل له وحجة الجمهور ان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على الرجم للثيب في احاديث كثيرة منها قصة ماعز وقصة المراة العامرية وفي قوله صلى الله عليه وسلم واغد يا انيس على امراة هذا فان اعترفت فارجمها قالوا وحديث الجمع بين الجلد والرجم منسوخ فانه كان في اول الامر واما قوله صلى الله عليه وسلم في البكر وبقي سنة فهذه حجة للشافعي والجماهير انه يجب لهذه سنة وجلد كان او امراة وقال الحسن لا يجب النفي وقال مالك والاوزاعي لا نفي على النساء وروي مثله عن علي كرم الله وجهه قالوا الاغاربة وفي نفيها تضييع لها وتعريض لها للفتنة وهذا لهيبة عن المسافرة الا مع محرم وحجة الشافعي ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة واما العبد والامة فنصفها بالاتفاق اقوال للشافعي احدها نصف كل واحد منهما سنة لظاهر الحديث وبهذا قال اسحاق الثوري وابو ثور وداود وابن جرير والثاني نصف سنة لقوله تعالى فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وهذا اصح الاقوال عند اصحابنا وهذه الاية مخصصة لعموم الحديث والصحيح عند الاصوليين جواز تخصيص السنة بالكتاب لانه اذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب فتخصيص السنة به اولى والثالث لا يغرب المملوك اصلا وبه قال

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)